

استشعار موقف الشعوب العربية يساعد على رسم سياسة بايدن تجاه إيران

الأساليب التقليدية المتبعة مع طهران لن تنجح إذا لم تكن حازمة



إنعاش الاتفاق النووي يحتاج إلى معايير وضوابط

يطالبون بلدهم بالتركيز على الشؤون الداخلية وخاصة في ما يتعلق بالاقتصاد، والتي غالباً ما تفرض عليه طهران تكثماً شديداً في الداخل بينما تقوم بنشر دعايات للرأي العام الدولي.

التحدي الأمريكي في الشرق الأوسط سيكون مستقبلاً، كما كان في ظل إدارة ترامب، هو تحقيق الاستقرار لدول الخليج العربي

وبات الإيرانيون اليوم أكثر قسوة، بعد أن أثرت عليهم العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب، ومع اقتراب الانتخابات في إيران في يونيو المقبل، بدأ المتشددون في البلاد في التصعيد، في الوقت الذي ازدادت فيه حدة الرأي العام تجاه إيران بين العرب في ظل استمرار الدور العدواني الإيراني في المنطقة.

كما تشددت المواقف تجاه إيران في الولايات المتحدة، خاصة بين الجمهوريين، فقد تواجه أي خطوة لتخفيف العقوبات أو إعادة الدخول للاتفاق النووي معارضة من الكونغرس إذا لم يتم إضفاء لمسات تعديلية عليه بحيث تبقى طهران تحت المراقبة الدولية، وفي نفس الوقت تجعل الحلفاء العرب في موقف أكثر ارتياحاً لحين البحث عن حلول جذرية تنهي سطوة الإيرانيين على المنطقة.

معظم الدول العربية، ولكن في السنوات التالية، نما الدعم للاتفاقية مع زيادة الثقة في أنها ستعمل على الحد من قدرة إيران على تطوير قنبلة نووية وبحلول 2018، دعمت الأغلبية في نفس هذه الدول الصفقة.

ولكن، نظراً لوجود قلق متزايد بشأن سلوك إيران الإقليمي، في نفس العام، أيدت أغلبية قوية في كل دولة عربية، بما في ذلك العراق ولبنان، قرار إدارة ترامب بإلغاء الصفقة، معربة عن الأمل في أن يتم استبدالها باتفاقية جديدة، وهو ترتيب من شأنه أن يحد من دور إيران في صراعات المنطقة.

وتدرج الولايات المتحدة فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في قائمة الإرهاب، وبذلك فإن كل من يتعاون مع هذا الجناح، يتم شموله بحجب أمواله وممتلكاته الواقعة ضمن الأراضي الأمريكية أو نطاق صلاحياتها.

وكان ترامب أكد أن استراتيجيته لمواجهة إيران ستبدأ بفرض عقوبات على الحرس الثوري، وقال مراراً إن إيران تنتهك قرارات الأمم المتحدة ببيع أسلحة وتقديمها للدعم العسكري لجهات مقاتلة موالية لها في اليمن وسوريا ولبنان، ومن الضروري التصدي لسلوكها العدواني والمزعزع للاستقرار والمنتهك للقوانين في المنطقة.

وعلى امتداد سنوات أظهرت نتائج استطلاعات للرأي أجراها المعهد العربي الأمريكي تحولات داخل إيران والدول العربية، ولكن الأمر الأبرز هو أن شريحة واسعة من الإيرانيين

ولكن في خضم هذا التحدي، الذي سيكون على طاوله إدارة بايدن منذ اليوم الأول لدخولها إلى البيت الأبيض، يعقد جيمس زغبى رئيس المعهد العربي الأمريكي أن أحد مفاتيح حل المشكلة هو مناقشة الماضي والمستقبل المحتمل للاتفاق النووي، ووجهات نظر كل من الآراء العامة العربية والإيرانية، التي أجريت طيلة أشهر عبر الشرق الأوسط.

وتشير تلك الاستطلاعات إلى أن تدخل إيران أولاً في لبنان، ثم في العراق، وأخيراً في سوريا، تسبب في إثارة القلق العميق لدى الرأي العام العربي. ووجدت أن تصنيفات إيران الإيجابية بين العرب في معظم الدول قد تراجعت من نطاق 80 في المئة في عام 2006 إلى أقل من 30 في المئة في عام 2012 ثم إلى أقل من 20 في المئة.

ويلفت زغبى إلى أن دور إيران في سوريا كان بمثابة المسمار في عيش مكانة إيران في الرأي العام العربي، وقد انتقد أعضاء فريق الأمن القومي في إدارة أوباما حول إنفاق واشنطن الكثير من الأموال في سبيل إيقاف قنبلة لا تمتلكها إيران -وحتى لو فعلت ذلك، فلن تتمكن من استخدامها- بينما أن التركيز على الخطر الحقيقي، الذي تشكلته تدخلات طهران المباشرة في العراق وسوريا ولبنان واليمن هو الأجدى.

ورغم أن العقوبات في إطار حملة "الضغط القصوى"، التي شنّها ترامب على إيران عضو منظمة أوبك إلى تقليص إيراداتها النفطية وعرقلت تجارتها الخارجية، لكنها لا تزال تتبع أساليب ملتوية في الحصول على الأموال، كما أن تقارير غربية ذكرت مراراً أنها تلجأ إلى تجارة المخدرات لمساعدة أذرعها في العراق وسوريا ولبنان، وخاصة حزب الله اللبناني.

وقامت طهران بعد نحو عام من الانسحاب الأمريكي، بالتراجع بشكل تدريجي عن تنفيذ غالبية التزاماتها الأساسية بموجب الاتفاق، لكن مسؤولين إيرانيين أكدوا أن العودة إلى هذه الالتزامات ستكون "تلقائية" متى احترمت واشنطن تعهداتها بموجبه. وهذه نقطة مفصلية لأي مستقبل للاتفاق النووي.

محدد رئيسي

يتجه محللون إلى تأييد فكرة أن موقف الشعوب العربية وخاصة في الدول المجاورة لإيران أو تلك التي سيطرت طهران كغير خلال وقت يعد محدد رئيسياً في تحديد كيفية تعامل بايدن مع النظام الإيراني، فسياسة المقايضة لا تعطي دائماً نفس النتيجة. وعندما تم الإعلان عن إطار الاتفاق النووي في 2015، عارضته الأغلبية في

سياسة مواجهة إيران في الغالب، ليست صعبة في نظر المحللين، فأغلب السياسيين الأميركيين يفضلون إعلان عقوبات جديدة عليها من أجل دفعها إلى الالتزام بأسس العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط. ومع أن الرئيس الجديد جو بايدن لديه رؤية مختلفة عن سبوقه في البيت الأبيض تجاه طهران، لكن يبدو أنه في حاجة للإنصات للرأي العام العربي قبل أن يقدم على أي خطوة قد تزيد من منسوب التوتر في المنطقة.

واشنطن - أطلق المحللون في مراكز الأبحاث الدولية طيلة الأسابيع الماضية سيلاً هائلاً من التخمينات بشأن الطريقة المثالية، التي يمكن أن يتبعها الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن لمواجهة إيران، وأيضاً حول ما سيعنيه التغيير في الإدارات الأميركية المستقبلية للاتفاق النووي.

وكل تلك التكهينات تأتي بينما يمضي المسؤولون الإيرانيون أنفسهم بوضع أفضل، وكان آخرهم الرئيس حسن روحاني حينما أعرب عن ثقته بأن إدارة بايدن ستعود لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي، الذي انسحب منه سلفه رونالد ترامب، لكن طهران تناسلت أو بغاضت أن الأهداف التي تريد تحقيقها بالمراوغة في الشرق الأوسط لم يعد بإمكانها فعل ذلك.



جيمس زغبى
الحل يكمن في تتبع وجهات نظر الآراء العامة عربياً وإيرانياً

ويركز محللون على نقطة مهمة تتعلق باستشعار مواقف الشعوب العربية، لا سيما في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وكذلك رأي الشارع الإيراني، الذي ظهرت إشارات تلمح في صفوفه حيال سياسات طهران، إذا ما أراد بايدن أن يوازن بين علاقة الولايات المتحدة بحلفائها الرئيسيين بالمنطقة، وخاصة السعودية، وبين استراتيجيته التي يريد أن يتبعها مع إيران في استمرار لسياسة الرئيس السابق باراك أوباما.

أحد مفاتيح الحل

سيكون التحدي الأمريكي الرئيسي في الشرق الأوسط مستقبلاً، كما كان في ظل إدارة ترامب، هو تحقيق الاستقرار لدول الخليج العربي وحلفائها ضد القوة الإيرانية، التي من شأنها أن تطفئ عليهم في الفراغ، وتسمح لطهران بالسيطرة بشكل أكبر على المنطقة.

ويدرك بايدن جيداً الصعوبات، التي تنطوي عليها محاولة عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، والتعقيدات الإضافية بسبب الإجراءات، التي اتخذتها ترامب وإسرائيل، والتي عملت على تقوية التيارات المتشددة في إيران، وبالتالي سوف تزيد من نزعة لتوسيع نفوذ بلده على الدول العربية.

وكان بايدن قال إنه سيعود إلى الاتفاق النووي، الذي انسحب منه ترامب في العام 2018، رغم معارضة الحلفاء الأوروبيين، إذا استأنفت إيران الالتزام به. أما إيران فقد قالت إن على الإدارة الأميركية الجديدة أن تتحرك أولاً وإنها ربما تطلب تنازلات.

ورغم أنه سيكون من الصعب على بايدن أن يعرض على إيران تخفيف العقوبات بشكل كبير خلال وقت قريب، فغمة إشارات من فريق إدارته أن بوسعها أن يفتح الباب أمام إعادة التواصل بتخفيف القيود، التي عرقلت حصولها على السلع المخصصة للأغراض الإنسانية في غمار جائحة كورونا.

بايدن لم يركن سلاح ترامب لردع إيران

صحت الفترة التي تلت الانتخابات الأميركية وإعلان فوز جو بايدن بالرئاسة، بالكثير من النقاشات داخل أوساط المحللين حول السياسات التي ستتبعها الإدارة الجديدة مع الخصوم، وخاصة الأداة التقليدية المستخدمة طيلة عقود ألا وهي العقوبات، غير أن هذه السياسة تعترضها الكثير من التحديات تماماً كما حصل مع الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

واشنطن - ستدخل الإدارة الأميركية الجديدة بعد أسابيع من الآن وفي جعبتها الكثير من الخطط الاستراتيجية بهدف مواجهة تهديدات الخصوم، ولا سيما في ما يتعلق بسياسة الردع المتبعة من قبل الحكومات السابقة والمتبعة في العقوبات.

ومع أن مصادر مطلعة على تفكير الرئيس المنتخب جو بايدن أكدت أنه لن يتوانى عن استخدام سلاح الرئيس دونالد ترامب المفضل في إطار مساعيه لإعادة رسم السياسة الخارجية لواشنطن، لكن ذلك يتوقف على إعادة تقييم نهج سلفه والتحمل قبل إجراء أي تغييرات جوهرية في ما يخص الدول الرئيسية المستهدفة بالعقوبات مثل إيران والصين.

ورغم أنه من المتوقع أن يواصل بايدن استخدام الإجراءات القسرية، ولكن محللين يرجحون أن تحدث تغييرات ومنها التمهّل في عملية اتخاذ القرار والتنسيق بشكل أوثق مع الحلفاء.

وتقول هاجر حجار الشمالي، التي كانت من المسؤولين عن العقوبات في عهد أوباما، إن العقوبات ليست سلاحاً سحرياً، فمن الضروري استخدامها في إطار استراتيجية أوسع، وهذا ما كانت إدارة ترامب تفتقر إليه في الكثير من الأحيان.

ويصر مسؤولون في إدارة ترامب على أن استعراض القوة الاقتصادية الأميركية الحق ضرراً بالغاً لبعض من خصوم الولايات المتحدة وهو ما يمكن أن يمنح بايدن ورقة ضغط، لكن تلك الحوكمة لا تبدي بادرة على الإذعان لطلب ترامب.

فإيران ترفض رغم إعادة ترامب فرض العقوبات الأميركية عليها أن تعدد المفاوضات على الاتفاق النووي، الذي قرر الانسحاب منه وكذلك تحدى الرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو في فنزويلا جهود الإطاحة به، كما تواصل كوريا الشمالية تدعيم ترسانتها النووية.

ولا تبدي الصين كذلك أي بادرة لتغيير موقفها جراء سلسلة العقوبات التي فرضت على صناعة التكنولوجيا وبسبب هونغ كونغ وبحر الصين الجنوبي والحملة المشددة التي تشنها على أقليتها المسلمة.

ويتسكك البعض من المنتقدين في توسع ترامب في فرض عقوبات على الأفراد وإدراج مسؤولين أجانب في قوائم سوداء بتجميد أرصده ومنع الأميركيين من إبرام تعاملات معهم. ومن الممكن أن تكون مثل هذه الخطوات ذات فاعلية عندما يكون المستهدفون أثرياء أو لهم استثمارات في الولايات المتحدة غير أنها رمزية في الغالب إذا لم يكن هذا هو الحال.

ويتسرع معاونو بايدن بالقلق خشية أن يؤدي الإفراط الواضح في استخدام العقوبات إلى نتائج عكسية خاصة إذا حفز دولا أخرى على تطوير آليات للتحايل على الشبكات المالية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

غير أن وقوع اختيار بايدن على انتوني بلينكن ليكون وزير خارجيته وعلى جيك سوليفان لشغل منصب مستشار الأمن القومي، يشير إلى أنه لن يكون هناك قدر كبير من التساهل رغم الاتجاه إلى استخدام العقوبات في إطار متعدد الأطراف.

واشنطن - ستدخل الإدارة الأميركية الجديدة بعد أسابيع من الآن وفي جعبتها الكثير من الخطط الاستراتيجية بهدف مواجهة تهديدات الخصوم، ولا سيما في ما يتعلق بسياسة الردع المتبعة من قبل الحكومات السابقة والمتبعة في العقوبات.

ومع أن مصادر مطلعة على تفكير الرئيس المنتخب جو بايدن أكدت أنه لن يتوانى عن استخدام سلاح الرئيس دونالد ترامب المفضل في إطار مساعيه لإعادة رسم السياسة الخارجية لواشنطن، لكن ذلك يتوقف على إعادة تقييم نهج سلفه والتحمل قبل إجراء أي تغييرات جوهرية في ما يخص الدول الرئيسية المستهدفة بالعقوبات مثل إيران والصين.

وتتراجع العقوبات الأميركية بين قنصلين أساسيين، الأولى تستهدف سياسات التسليح التي تتبعها بعض الدول، والثانية تتعلق بحقوق الإنسان، لكن ليس دائماً تكون مجدية، ويتضح ذلك في موجة العقوبات التي انتهجها ترامب. وسيكون التصدي الأبرز الذي سواجهه بايدن هو تحدي أي العقوبات تستحق الحفاظ عليها، وأنها سيتم الاستغناء عنها، وأنها سيتم التوسع فيها، وسيحدث ذلك بعد أربع سنوات فرض فيها ترامب عقوبات اقتصادية بوتيرة غير مسبوقه كانت في الكثير من الأحيان أحادية الجانب لكنه أخفق رغم ذلك في إخضاع خصوم الولايات المتحدة لإرادته.

وستتم صياغة الاستراتيجية المعدلة بالاستفادة من مراجعة واسعة لبرامج العقوبات ستبدأ عقب تنصيب بايدن، لكن مصادر رفضت الكشف عن هويتها قالت لوكالة رويترز، إنّه من المتوقع حتى قبل اكتمال هذا التقييم أن يوضح الرئيس المنتخب أن العقوبات ستظل أداة محورية في يد الولايات المتحدة ولن تستخدم تحت شعار "أميركا أولاً" كما فعل ترامب. وثمة احتمالات أن يتم رفع العقوبات التي فرضها ترامب في سبتمبر الماضي عن مسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية بسبب التحقيق فيما إذا كان الجيش الأميركي قد ارتكب جرائم حرب في أفغانستان.

وفي المقابل، هناك إمكانية أن يفرض بايدن عقوبات مماثلة للعقوبات التي تفرضها بريطانيا والاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب تسميم اليكسي نافالني معارض الكرملين، والذي نفست موسكو أي دور لها في ذلك.

ومما يزيد التحديات على بايدن أن ترامب حافظ على وثيرة فرض العقوبات في الأيام الأخيرة لإدارته والتي كانت الفوضى ستمتها الغالبية، فقد فرض عقوبات قد تجعل من الصعب على من يخلفه العودة إلى الاتفاق النووي التاريخي، الذي وقعته إيران وكذلك إقامة علاقة عمل على نحو سريع مع الصين وذلك بعد استهداف مسؤولي الحزب الشيوعي فيها.

وكان ترامب، الذي أصدر نحو 3800 قرار بفرض عقوبات جديدة مقارنة مع 2350 في فترة الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما بينما ألغى عقوبات أقل بكثير وفق مركز الأمن الأميركي، قد عمد منذ تولي السلطة إلى استخدام العقوبات كرد مفضل على المشاكل الدولية من



الحرس الثوري الإيراني

تأسس في أبريل 1979، وهو فرع من فروع القوات المسلحة الإيرانية ومهمته "حماية الثورة وإنجازاتها"، بحسب الدستور، تعتبره الولايات المتحدة "منظمة إرهابية"

الرئيس حسن روحاني	القائد العام اللواء حسين سلامي	المشرد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي
لا يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في مسائل الحرس الثوري	يقود	

125 000 عسكري	صواريخ باليستية	صواريخ باليستية
قوات بحرية: 20 000	وحدات برية	قصور المدى
وزوارق دورية	وجناح للصناعة	متوسطة المدى
وسفن حربية	الجوية الفضائية	نحو 100
126	العدد الصحيح غير معروف	500

المهام

- الدفاع عن البرنامج اليانستي
- نشر "مستشارين عسكريين" في الخارج (العراق، سوريا، المغرب من حزب الله اللبناني)
- إدارة البرنامج اليانستي
- مقر من حزب الله اللبناني

التقوّد

- في الاقتصاد: يسيطر على شركات عديدة، خاصة في قطاعات أساسية: المناجم، النفط، الصناعة، البنى التحتية
- في السياسة: حاضر في العديد من هيئات السلطة
- في المجتمع: الإدارة والتوظيف في السباج، وهي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من جميع الأعمار

للمزيد: مكتب فرانس برس، معهد الشرق الأوسط، HIC Khomeni، HIC Khomeni، HIC Khomeni، HIC Khomeni